

روسيا الاتحادية = مشروع قانون = آخر = التطورات بشأن = الاعتداء على = المجتمع المدني

أعربت منظمة العفو الدولية اليوم عن قلقها البالغ من أن مشروع القانون المتعلق بمنظمات المجتمع المدني، الذي من المقرر طرحه للقراءة الأولى في مجلس الدوما (البرلمان) في OP نوفمبر/ تشرين الثاني، يمثل اعتداءً خطيراً على حرية الاشتراك في الجمعيات في روسيا الاتحادية.

إن مشروع القانون المعنون بـ "حول إدخال تعديلات على قوانين معينة في روسيا الاتحادية" يطلب من المنظمات غير الحكومية في روسيا إما التسجيل بموجب قواعد أكثر صرامة، أو مواجهة الإغلاق. كما تطلب التعديلات المقترحة في مشروع القانون من الجماعات غير الرسمية التي لا تتمتع بوضع قانوني أن تعلن عن وجودها للسلطات، وإلا فإنها تخاطر بإمكانية اعتبارها غير شرعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعديلات تنص على أنه يحق للسلطات أن تطلب من المنظمات غير التجارية تزويدها بأي وثائق مالية وغيرها من الوثائق، في أي وقت تشاء، وأن ترسل ممثليها لحضور أي فعالية تقيمها تلك المنظمات.

وقالت نيكولا داكويرث، مديرة برنامج أوروبا ووسط آسيا إنه "إذا أصبح هذا المشروع قانوناً، فإن من المرجح ألا يؤدي إلى عرقلة أنشطة المنظمات المحلية لحقوق الإنسان بشكل خطير فحسب، وإنما إلى إغلاق المنظمات غير الحكومية الأجنبية. كما سيكون له تأثير ضار على الحق في الاشتراك في الجمعيات وفي حرية التعبير في روسيا. ولنا أن نتخيل، بسهولة بالغة للأسف، كيف يمكن إساءة استخدام السلطات المتزايدة".

وستفرض قيود صارمة على المواطنين الأجانب والمقيمين غير الدائمين في روسيا، سواء فيما يتعلق بإنشاء جمعيات عامة ومنظمات غير حكومية، أو الانتماء إلى مثل تلك الهيئات والمشاركة فيها. وسيطلب من المكاتب التمثيلية للمنظمات غير الحكومية الأجنبية أن تعيد تسجيل نفسها بصفة قانونية مختلفة، وهو ما قد يؤثر سلباً على الترتيبات المتعلقة بالتمويل.

وبموجب مشروع القانون هذا، سيتمتع الموظفون الحكوميون المسؤولون عن التسجيل بصلاحيات اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت أنشطة مؤسسي منظمة ما تشكل "أنشطة متطرفة"، أو أنها "ستساعد على شرعنة الأصول غير الشرعية".

ومضت نيكولا داكويرث تقول إن: "السماح للمسؤولين الحكوميين برفض تسجيل منظمة غير حكومية ما بناءً على مثل هذه المعايير الغامضة، يمكن أن ينطوي على مخاطرة كبيرة بأن تكون القرارات التي يُسمح بموجبها للمنظمات بالعمل، أو تمتنع من العمل، ذات دوافع سياسية".

خلفية

في ظل حكم الرئيس فلاديمير بوتين، تنامي مناخ العداء للمنظمات غير الحكومية. وقد شجعت تصريحات الرئيس بوتين التي تشكك في الدوافع الحقيقية لتلك المنظمات على تنامي ذلك المناخ. وتحدثت تقارير منظمة العفو الدولية عن الاتجاه المقلق للسلطات الروسية نحو استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء والصحفيين المستقلين الذين يعملون في قضايا حقوق الإنسان، ولا سيما في الشيشان، وتعرضهم لمضايقات شديدة و"للاختفاء" في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن حملة المضايقة والملاحقات القضائية الواضحة الموجهة إلى جمعية الصداقة الروسية- الشيشانية غير الحكومية، وذلك بهدف إغلاق تلك المنظمة على ما يبدو. وبالإضافة إلى الملاحقة القضائية الجنائية غير المبررة للمدير التنفيذي ستانيسلاف ديمتريفسكي، فإن المنظمة تواجه، بشكل متزامن، دعوى قانونية مرفوعة من قبل كل من سلطات الضرائب ودائرة التسجيل في وزارة العدل، وهو ما يمكن وصفه بأنه نوع من "المضايقة الإدارية".